الماجد خلال مشاركته في الجلسة

عمر الغانم في جناح بنك الخليج

الاقتصاد الكويتي يتسم بالاستقرار والتنامي

عمر الغانم: القطاع المصرفي يتمتع بدرجة عالية من الأمان بفضل فوائض رؤوس الأموال

■ الشباب عامل أساسي للارتقاء بالاقتصاد الكويتي

شارك رئيس مجلس إدارة بنك الخليج عمر قتيبة الغانم في الجلسة الأولى للمؤتمر المصرفي العالمي: صياغة المستقبل، والتي كانت تحت عنوان «نظرة تأملية في الاقتصاد العالمي والمستجدات الاقتصادية وتحدياته» إلى جانب نخبة من رواد القطاع الاقتصادي والمصرفي مثل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي د.أحمد الخليفي، ومحافظ البنك المركزي الأردني د.زياد فريز.

وتناولت الجلسة السياسات النقدية غير التقليدية، وأسعار الفائدة المنخفضة التي أدت لارتفاع كبير في حجم الدين العالمي، كما تناولت أيضا التحديات الجيوسياسية والنزاعات التجارية وتقلبات أسعار النفط وصرف العملات، وآثار التقنيات المالية، إضافة إلى التطرق لتوقعات المستقبل والأدوات المتاحة لمواجهة التحديات المستقبلية وأثر كل هذه العوامل على الصناعة المصرفية.

وفي حديثه حول استقرار الاقتصاد الكويتي، علق عمر الغانم على الدور المهم لبنك الكويت المركزي، حيث قال: «في وقت اضطراب الأوضاع الجيوسياسية وتقلب أسعار النفط وضعف الاقتصاد العالمي، نجد أن الاقتصاد الكويتي يتسم بالاستقرار والتنامي، ويتمتع القطاع المصرفي الكويتي بدرجة عالية من الأمان بفضل فوائض رؤوس الأموال، والتي تمكن القطاع من تجاوز أي أزمة بما يفوق المتطلبات والمعايير العالمية».

وأضاف: «كان بنك الكويت المركزي من أوائل البنوك المركزية حول العالم في طلب تطبيق سريع وشامل لمعايير المحاسبة الدولية، ونتج عن ذلك نظام ذو شفافية عالية جذاب للمستثمرين الأجانب. وقد شهدنا إيجابيات تطبيق هذه المعايير في بنك الخليج، حيث زاد الاستثمار الأجنبي في البنك من 1٪ إلى 11٪ في عام واحد فقط. على الرغم من أن القطاع المصرفي في الكويت له عائدات مماثلة على الأسهم مع الولايات المتحدة، إلا أننا لا نزال نشهد تدفقات أموال إلى سوقنا – وهو مؤشر ممتاز لجودة الأرباح وثقة المستثمرين. هذا أمر يعود بالنفع على الجميع – المساهمين والشركات من جميع الأحجام والكويت ككل».

وتناول الغانم أيضا ضرورة التنويع الاقتصادي بالابتعاد عن النفط كمصدر وحيد للدخل، إضافة إلى تولية القيادة للشباب وتشجيعهم على الدخول للقطاع الخاص، فقال: «تشدد رؤية كويت جديدة 2035، المدعومة من قبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد وحكومته الرشيدة على ضرورة تنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد على النفط، وهو أمر بالغ الأهمية لنجاحنا الاقتصادي على المدى الطويل، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب الالتزام المطلق والتضافر بين مختلف الجهات التشريعية والرقابية والقطاعين الخاص والحكومي. نحن نتحرك في الاتجاه الصحيح، لكننا بحاجة للإسراع في وتيرة الانتقال، وليتنسى لنا تحقيق ذلك يجب علينا أن نغير نظرتنا نحو شبابنا، حيث إنهم أحد أصولنا الأساسية وليسوا عبئا علينا».

وأضاف: «نحن على يقين بأنهم قادرون على أن يكونوا عاملا أساسيا في الارتقاء بالاقتصاد الكويتي من خلال التعليم والتدريب والتشجيع على دخول القطاع الخاص».

وشدد الغانم على أن يكون الاقتصاد الكويتي شاملا لجميع أفراده، حيث قال: «الاقتصادات المستقرة والناجحة والمتنامية هي الاقتصادات التي تشمل جميع أفراد مجتمعاتها، وتسعى لإشراك جميع فئات المجتمع، مثل النساء والشباب والأسر ذات الدخل المحدود. وهذه ليست مجرد فكرة، بل هي ضرورة لزيادة إنتاجية الاقتصاد، وإضافة الملايين إلى الدخل القومي لبلادنا. ولا نغفل الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في ذلك، من تقديم التسهيلات المالية وخلق فرص العمل إلى إيجاد برامج للتدريب والتعليم. أنا فخور بموظفي بنك الخليج المتطوعين في برنامج إنجاز على مدى السنوات الثلاث الماضية، والذين بلغ عددهم 600 موظف، شاركوا وتطوعوا بوقتهم وخبراتهم لإرشاد وتدريب طلاب المدارس والكليات والجامعات، مشكلين لهم قصص نجاح ملهمة يحتذى بها في المستقبل».

هذا، وقد شارك بنك الخليج في عرض أحدث التقنيات المستخدمة في الاستثمار والخدمات المالية، حيث استعرض منصة «وايز» (Wise) المتخصصة في الاستثمار طويل الأجل والذي يتم إلكترونيا بشكل كامل، من مرحلة التسجيل إلى مرحلة جني الأرباح. ويسعى بنك الخليج ضمن استراتيجيته القائمة على الابتكار، إلى تقديم الأفضل والأسهل للعملاء، خصوصا في ظل التقدم التكنولوجي الذي يشهده قطاع الخدمات المالية والمصرفية.

وقد أطلق البنك هذا العام العديد من الخدمات الإلكترونية التي تسهل على العملاء إتمام معاملاتهم التجارية مثل خدمة Selfpay، التي تتيح للعملاء التحصيل الفوري للمدفوعات من الأفراد والمجموعات، بطريقة سهلة ومريحة، وخدمة القرض الإلكتروني، وهي خدمة تتيح للعملاء التقدم بسلاسة للحصول على قروض من خلال التطبيق أو الموقع الإلكتروني.

يعتبر بنك الخليج أحد البنوك الرائدة في الكويت، ويقدم سلسلة واسعة من الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، بالإضافة الى خدمات الخزينة والخدمات المالية الأخرى، من خلال شبكة كبيرة تضم 58 فرعا وأكثر من 200 جهاز صراف آلي موزع في جميع أنحاء الكويت.

هذا وقد تأسس بنك الخليج عام 1960 وتم إدراجه في سوق الكويت للأوراق المالية عام 1984. حيث بلغت إجمالي موجودات البنك 6 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2018.

هذا وتم تصنيف بنك الخليج حاليا في المرتبة «A» من قبل أربع وكالات عالمية رائدة في التصنيف الائتماني.

مشاركة عمر الغانم في الجلسة الأولى للمؤتمر

■ «المركزي» من الرواد عالمياً في سرعة وشمولية تطبيق المعايير المحاسبية العالمية

■ الاقتصادات الناجحة هي التي تشمل جميع أفراد مجتمعاتها وتسعى لإشراك الجميع

أغلبية البنوك تضع التكنولوجيا المالية في مقدمة أولوياتها

الماجد: الإعلان قريباً عن تعاون يجمع «بوبيان» و«زين» في مجال المحفظة الإلكترونية

■ 120 مليار دولار حجم الاستثمارات في التقنيات المالية

أكد رئيس اتحاد مصارف الكويت ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد أن الابتكارات والتقنيات المالية FINTECH تتطور بسرعة هائلة ووتيرة مذهلة كونها تضم كما هائلا من الفرص الاستثمارية، يشهد لها ارتفاع إجمالي الاستثمارات فيها من 9 مليارات دولار في 2012 إلى ما يقدر بقرابة 120 مليار دولار في نهاية 2018.

وقال الماجد خلال مشاركته في المؤتمر المصرفي العالمي ان أحد أكبر التحديات المتعلقة بالتقنيات المالية هو التعرف على هذه التقنيات وتطبيقها في صورة خدمات وإدماجها في النظم التقليدية القائمة، فضلا عن ضرورة تبني ثقافة جديدة في إدارة الأعمال ما يعني مهارات جديدة على كل الأصعدة، وبالتالي استثمار في العنصر البشري تأهيلا وتدريبا ورفعا لمستوى مهاراته.

وأرجع الماجد النجاح الهائل لشركات التكنولوجيا المالية FINTECH إلى مجموعة من الأسباب أبرزها: إتاحة الخدمات المميزة لجميع فئات العملاء، الابتعاد عن النماذج المصرفية التقليدية المماثلة لخدمات البنوك، وتجربة العملاء التي تعتمد على الخدمات التكنولوجية المطورة من خلال تطبيقات سهلة الاستخدام عبر الهاتف النقال وغيرها.

وقال الماجد إنه بالنظر إلى الاستثمارات التي تم ضخها من رؤوس أموال شركات الاستثمار حول العالم في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة سنجد أن الولايات المتحدة الأميركية تتصدر المشهد بحجم استثمارات في العام الماضي بلغ 31,6 مليار دولار تلتها المملكة المتحدة بـ 5,4 مليارات دولار وأوروبا 4,4 مليارات دولار.

أسلوب الحياة الجديد

وأشار الماجد إلى أن التكنولوجيا سهلت حياتنا إلى أبعد الحدود، إلا أن هناك المزيد الذي لم نره بعد، فالتكنولوجيا الرقمية دائمة التطور بوتيرة ضخمة في الواقع حتى بات الاقتصاديون يطلقون على هذا العصر «الثورة الصناعية الرابعة».

وأكد الماجد «من الواضح للجميع أن العالم كما نعرفه لا يمر بتغيير فحسب بل تتم خلخلته جذريا من قبل التكنولوجيا، فهناك العديد من القطاعات التقليدية مثل قطاعات الرعاية الصحية والتجزئة وعدة قطاعات أخرى تحولت بشكل كامل نتيجة للتقنيات الحديثة».

وأضاف انه بالنظر إلى مجموعة من التطورات نتأكد إلى أين يتجه المستقبل، ضاربا المثال بتقنيات حلول الدفع الرقمي وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وسلاسل البيانات والعملات الرقمية غير المرئية والخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي.

بنوك المستقبل

وأوضح الماجد انعكاسات هذه التطورات على حجم مستخدمي المعاملات المالية، مشيرا إلى انه في 2011 كان هناك نحو 2,7 مليار شخص غير قادرين على إجراء أي معاملات مالية والآن بسبب التطور الهائل في المدفوعات الإلكترونية خارج إطار البنوك اصبح الرقم أقل من 1,5 مليار شخص، وهو ما يعني أن المدفوعات الإلكترونية ساهمت في دخول مليار شخص خلال 7 سنوات للمنظومة المالية.

وقال الماجد إنه يجب على البنوك إن تقوم بإعادة ترتيب أمورها للعمل بشكل أكثر مرونة وأن تخرج عن المألوف خارج إطار الإجراءات الرسمية الصارمة التي تم وضعها في السابق. إن الضرورة التي يستدعيها هذا الوقت هي الإقرار بالتغييرات التي تحدث فيما يتعلق بالتكنولوجيا وتطلعات العملاء وذلك لتقديم الخدمات والمنتجات بشكل أسرع وأكثر ملاءمة.

وأضاف «فيما يتعلق بإدماج هذه التكنولوجيا في البنوك، فمعظم البنوك حسب الاستبيانات المنتظمة تقول إنها تنظر بشكل فاعل في تبني التكنولوجيا المالية كأولوية رئيسية».

وأكد الماجد أنه يجب أن تحرص البنوك على أن تكون لديها القدرة على الفوز بهذه المعارك على جميع الجبهات، فالإخفاق في أي من هذه المجالات قد يضع استمرارية البنك على المحك.

بنك بوبيان والتعاون مع الآخرين

من ناحية أخرى، أشار الماجد خلال محاضرته إلى التعاون المشترك بين البنك وشركة زين للاتصالات في مجال المحفظة الإلكترونية Digital Wallet والذي سيتم الإعلان عن تفاصيله قريبا بعد الحصول على الموافقات الرسمية المطلوبة.

وأضاف «يمثل الاتفاق والتعاون المتوقع نموذجا لتعاون البنوك مع شركات الاتصالات للاستفادة من قاعدة العملاء لدى الطرفين».

وحول ما قام به بنك بوبيان لمواجهة هذه المتغيرات، أشار الماجد إلى انه تمت إعادة هيكلة بعض إدارات وأنشطة البنك وآلية العمل الداخلية بما يتناسب مع هذه التطورات مع استحداث إدارة جديدة للقيام بمهام ربما لم تكن موجودة أصلا أو لم تكن بالحجم الذي هي عليه الآن وكمثال على ذلك فقد أنشأنا مركز الابتكار والإبداع INNOVATION CENTER.

وأضاف «لم تنطلق رحلتنا الرقمية أو رحلة الابتكار من نقطة التصميم بل من التركيز على خدمة العملاء وراحتهم وابتكار المنتجات المصرفية والخدمات التي تناسبهم وتلبي تطلعاتهم» في الوقت الذي نؤمن به في بوبيان بأن شركات التكنولوجيا المالية هي المستقبل، لذا فإننا نعتقد أن التعاون والتكامل بينها وبين البنوك أفضل من الدخول في منافسة معها، لذا فقد أبدينا في بنك بوبيان اهتماما كبيرا بالابتكار والشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية.

وأشار إلى مشاركة البنك بشكل فعال في منظومة الشركات الناشئة في الكويت كما عمل مع الشركات الناشئة إلى جانب قيام البنك بالتعاون مع منصة «Plug and Play» العالمية لكي تفتح لنا باباً على شركات التكنولوجيا المالية حول العالم.

عادل الماجد

■ شركات التكنولوجيا المالية هي المستقبل.. والتعاون بينها وبين البنوك أفضل من المنافسة

■ المعركة الحالية تكمن في استقطاب أفضل المواهب البشرية وتطوير البرامج التعليمية